حركة نشطة في معبر جوسيه مع لبنان

حمص- نبال إبراهيم

أكد مدير مركز جوسية الحدودي دباح مشعل أن المعبر الحدودي شهد حركة نشطة للمسافرين والسيارات السياحية منذ بداية العام الحالي ولغاية تاريخه، لافتا إلى أن الحركة تتزايد وتتسارع شيئاً فشيئا وشهرا بعد شهر.

وكشف مشعل لـ«الوطن» أن عدد المسافرين بلغ خلال الشهر الأول من العام الحالي ٦٣٠٠ مسافر بينما وصل عددهم في حزيران إلى ١٥ ألف مسافر أي بنسبة زيادة وصلت إلى ٢٣٨ ٪.

لافتاً إلى أن حركة السيارات العابرة عبر المعبر زادت أيضاً بشكل ملحوظ منذ بداية العام مقارنة مع حزيران الذي وصل فيه عدد السيارات السياحية العابرة من وإلى الأراضي السورية إلى ٣٤٠٠ سيارة بنسبة زيادة بلغت ٢١٩ ٪.

وأوضح مشعل أن نشاط الحركة في المعبر بحالة جيدة وتطور واضح وخاصة بعد أن تم تجهيز المركز بكل المستلزمات الأساسية وتقديم كامل الدعم اللازم له، مع العلم أن الجانب اللبناني يضع شروطاً لدخول المواطنين السوريين إلى أراضيه ما يؤدي إلى عزوف المواطن السوري عن دخول الأراضي اللبنانية، ولاسيما أن هذه الشروط تختصر على المواطن الذي لديه حجز فندقي باسمه أو حجز مشفى ولديه كفالة مالية بمقدار ٢٠٠٠ دولار أو ممن يملكون سيارات سياحية خاصة.

وبين أنه من خلال مراقبة حركة عودة السوريين من الأراضي اللبنانية باتجاه الأراضي السورية مؤخراً تمت ملاحظة عودة العديد من العائلات السورية التي كانت مقيمة في لبنان إلى سورية وهذا مؤشر واضح إلى عودة كبيرة للنازحين إلى وطنهم الأم سورية بعد أن هجروا بسبب الحرب الظالمة عليها.

وكشف مشعل عن قرار لـإدارة الجمارك العامة في سورية بتصنيف أمانة جمارك جوسية من الفئة الأولى وحاليا باتت الأمانة جاهزة لاستقبال وعبور كل أنواع الشحن والترانزيت.

هدم ٨٤٧ بناء مخالفاً في دمشق خلال العام

نحاس: تسوية ٢٠٧٩ مخالفة مرتكبة قبل عام ٢٠١٢

محمود الصالح

كشف مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق عن قيام محافظة دمشق خلال العام الحالي بهدم ٨٤٧ مخالفة في جميع أنحاء مدينة دمشق، منها ما هو حديث ومنها ما تم إنشاؤه بعد عام ٢٠١٢ موعد صدور المرسوم القاضي بتسوية وضع مخالفات البناء المرتكبة قبل ذلك التاريخ.

صرح بذلك طارق نحاس مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق في تصريح خاص لـ«الوطن» وأضاف: إن اللجان المختصة في المديرية ومن خلال مختلف البلديات في المدينة تقوم برصد ومتابعة أي مخالفة ترتكب سواء في المناطق المنظمة أم السكن العشوائي وتتعامل معها بمنتهى الحزم، مؤكداً أنه من غير المقبول التجاوز على نظام ضابطة البناء لأن من شأن ذلك الأضرار بالناحية العمرانية والأهم من ذلك أن أي مخالفة يمكن أن تشكل خطراً على حياة الناس وربما على حياة القائمين بها، لذلك عندما تقوم المحافظة بهدم أي مخالفة ليس من باب الانتقام من المخالف، إنما من باب سيادة القانون أولاً والمحافظة على النظام العمراني وحياة الناس بالدرجة الثانية.

وأكد نحاس أن هناك أكثر من ثلاثة آلاف قرار صدر بخصوص الهدم والتسوية والتعديل والردم وطي قرارات سابقة، كل ذلك في إطار المعالجات اليومية التي تقوم بها دوائر الخدمات في محافظة دمشق.

مشيراً إلى صدور ٢٠٧٩ قرار تسوية للمخالفات المرتكبة قبل عام ٢٠١٢ بعد أن تحقق الشروط المنصوص عنها في القانون وتقديم الوثائق اللازمة لإثبات تلك المخالفات في تاريخ قبل عام ٢٠١٢، وأصدرت المحافظة ٨٤٧ قراراً بهدم مخالفات لا تتوافر فيها شروط التسوية وهناك ١٤ قراراً بردم حفريات على حين أصدرنا ٩٢ قراراً بطي قرارات سابقة تتعلق بمختلف أعمال دوائر الخدمات في المحافظة وتم تعديل ١٠ قرارات سابقة بقرارات جديدة نظراً لوجود معطيات معينة تتعلق ببعض الحالات.

وبين مدير دوائر الخدمات أن المحافظة تتابع توفير كل المساعدة للمواطنين الذي تضررت مساكنهم ويحتاجون إلى ترميمها من خلال موافقات الترميم التي تسمح بإدخال مواد البناء الخاصة في أعمال الترميم، بهدف تسهيل عودة المواطنين إلى مساكنهم، وعما يتعلق بمنطقة المخيم أكد النحاس أن هناك لجنة محلية ترتبط بوزارة الإدارة المحلية مباشرة ولا علاقة لمحافظة دمشق بها.

تبعية أسواق الهال لمجالس المدن أكبر خطأ

الغربي لـ«الوطن»: تجار سوق الهال مافيات حقيقية

عبير سمير محمود

أكد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبد الله الغربي أنه خلال عام ٢٠٢٠ لن يعود هناك مافيات في سوق الهال.

وفي رده على سؤال «الوطن» على هامش زيارته إلى اللاذقية، أكد الغربي أن الوزارة تسعى إلى ضم أسواق الهال إدارياً إلى التجارة الداخلية، موضحاً أنها تابعة حالياً إلى مجالس المدن والمحافظات، الأمر الذي وصفه الغربي بـ«أكبر خطأ».

واعتبر وزير التجارة الداخلية أن تجار سوق الهال عبارة عن مافيات حقيقية، موضحاً أن التاجر يربح أضعاف ما يكسبه الفلاح الذي يقطع كيلو مترات عدة ليبيع بضاعته يربح شيء لا يذكر أمام مرابح التجار وشقيقة سوق الهال الذين يشكلون مشكلة حقيقة عبر بيعهم المواد من بائع المفرق إلى ربع الجملة ونصف الجملة حتى الأولاد الباعة جميعهم يقومون بخلق مزادات وهمية بين بعضهم.

ونوه الغربي بأن الوزارة خلال عام ٢٠١٧، ومع حدوث أزمة البطاطا أدخلت ٥ آلاف طن عن طريق السورية للتجارة ببيع الكيلو الواحد بقيمة ٢٥٠ ليرة، موضحاً أن المؤسسة رغم كل النفقات حققت مرابح بقيمة ٩٠ مليون ليرة، لافتاً إلى أن التجار باعوا الكيلو ذاته ومن نفس المصدر بسعر ٦٠٠ ليرة.

مؤكداً أن الوزارة ستعمل على صون حق الفلاح من خلال المجمعات التنموية التي ستكسر حلقة الوسيط معه، لافتاً إلى أن المجمعات وعددها ٥، ستدخل الخدمة في اللاذقية خلال عام ٢٠١٩.

وبيّن الغربي أهمية المجمعات من خلال خلق فرص عمل لأبناء المنطقة، مشيراً إلى أنه سيكون للوزارة أسطول نقل للمنتجات الزراعية من اللاذقية إلى دمشق عبر المجمعات التنموية لا من سوق الهال.

ولفت الغربي خلال اجتماع لمتابعة المشاريع التنموية في اللاذقية، إلى أن المجمعات التنموية ملائمة لطبيعة المناطق المحدثة فيها، مشيراً إلى أن كل مجمع له طبيعة عمل مختلفة عن المجمعات الأخرى حسب طبيعة المنطقة والتوزع الجغرافي.

وشدد وزير التجارة الداخلية على أهمية هذه المجمعات في الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة، موضحاً أن المجمعات التنموية تخلق فرص عمل لأبناء المنطقة عن طريق توفير عمالة لـ٢٥٠ مواطناً من أبناء المنطقة نفسها.

وأضاف الغربي: إن المجمع التنموي عبارة عن كتلة إسمنتية تبنى على مساحة ١٠ آلاف متر مربع، تحتوي على خطوط فرز وتوضيب للحاجات التصديرية كما تضم مراكز تحويل أموال حتى لا يتكبد الفلاح عناء الذهاب إلى المدينة ودفع أجور نقل إضافية.

وحول تكليف المجمعات، أشار الغربي إلى أن كلفة المجمع الواحد تبدأ بـ١,٢ مليار ليرة سورية، حسب طبيعة الأرض سواء بازلتية أو ترابية، لتصل التكلفة في المراحل الأخيرة إلى ٥ مليارات ليرة.

وبيّن الغربي أن المجمعات التنموية مهمة جداً في ظل إعادة الإعمار، مبيناً أنها ستؤدي إلى استنهاض المناطق المستهدفة تنموياً.

من جهة ثانية، كشف الغربي عن توقيع عقد بين الوزارة والجانب الروسي بهدف تصدير خضار وفواكه من كل الأنواع السورية إلى روسيا، مبيناً أن قيمة العقد ٤٠ مليون دولار.

معرض وملتقى زراعيان في طرطوس

طرطوس- الوطن

برعاية وزير الزراعة افتتحت أمس في منتجع بلو بي بطرطوس فعاليات معرض الساحل الزراعي الأول بحضور معاون الوزير أحمد قاديش ومحافظ طرطوس صفوان أبو سعدى وعلي ميهوب رئيس مكتب الفلاحين الفرعي ورئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو وفعاليات القطاع الزراعي المختلفة

المعرض يقام بالتعاون مع اتحاد الغرف الزراعية ويستمر ثلاثة أيام ويشارك فيه ٤٧ شركة تعمل في الأدوية البيطرية والبذار والسماد وشبكات الري والمناحل ومستلزمات الزراعات المحمية.. الخ ويهدف إلى تنشيط الوضع الزراعي والاقتصادي وتعريف المزارع بكل ما هو جديد في عالم الزراعة وما يتعلق بها في ضوء بدء مرحلة التعافي التي تشهدها سورية بعد تحقيق انتصارها على الإرهاب يوماً بعد يوم.

كشتو أوضح في تصريح خَص به «الوطن» أن هذا المعرض التخصصي هو الأول من نوعه خارج العاصمة ويأتي في مرحلة التعافي التي تشهدها سورية والتي أطلقتها الدورة ٥٩ لمعرض دمشق الدولي، مشيراً إلى أن إقامته في طرطوس يعود لخصوصية هذه المحافظة من جوانب عديدة ولأهمية القطاع الزراعي فيها وكونها السلة الغذائية في الخضر والبطاطا والزراعات المحمية والحمضيات.

وبين كشتو أن هذا المعرض يترافق مع الملتقى الزراعي الأول في الساحل الذي تقيمه الوزارة مع اتحاد الغرف في طرطوس على مدى اليوم الخميس وغداً الجمعة والذي سيتم خلاله إقامة جلسات استماع للمشكلات التي يعاني منها الفلاحون والمزارعون.

آليات ترحيل الأضرار تزيد من الأضرار.. أما وضع الكهرباء والماء فبات جيداً

أصلانكري: الشركة المنفذة لرفع الأنقاض من مرج السلطان كسرت الريغارات وردمتها

عبد المنعم مسعود

اتهم رئيس بلدية مرج السلطان نهاد أصلانكري الشركة المنفذة لأعمال رفع الأنقاض وإزالة الأتربة في مرج السلطان بالتقصير واستخدام آليات لا تتناسب مع شوارع البلدة، مبيناً أن التركسات التي يتم استخدامها ذات شفرات عريضة يؤدي استخدامها إلى تكسير أغطية الريغارات وإزالتها بالكامل في بعض الأحيان، الأمر الذي يؤدي إلى نزول الأتربة إلى داخل الريغارات.

وقال: بدل أن تحل المشكلة برفع الأتربة والأنقاض ندخل في مشكلة إغلاق الريغارات وانسداد الصرف الصحي وخصوصاً في الحارات الضيقة.

وأوضح أصلانكري أن المشكلة الأخرى التي تحصل تكون بتسبب آليات الشركة المنفذة بتكسير الأرصفة، مبيناً أن محاولاته لتوجيه سائقي التركسات تبوء بالفشل في كل مرة، مشيراً إلى أن آليات الشركة المنفذة ترفض إزالة السواتر الترابية في أراضي البلدة وذلك على عكس ما تقوم به شركات أخرى تقوم بالعمل في بلدات مجاورة.

وأوضح أصلانكري أن خدمات الكهرباء والمياه في البلدة باتت مقبولة وجيدة مقارنة بما سبق، ما ساهم في زيادة معدل عودة الأهالي إلى منازلهم، وخصوصاً بعد أن تم وصل التيار الكهرباء أخيراً من المحولات إلى شبكات التيار المنخفض داخل البلدة التي تم مدها حديثاً، مع استمرار العمل لإنجاز كامل العمل في شبكتي الكهرباء والماء.

وتوقع أصلانكري أنه وبعد إزالة السواتر الترابية وإصلاح الطريق من باب شرقي مروراً بجسر الكباس باتجاه المليحة ومرج السلطان والنشابية، وإغلاق الحفر والجور الكثيرة ضمن طريق الغوطة الشرقية القديم، فإن الحركة ستعود إلى طبيعتها تدريجياً في بلدات المنطقة كافة وخصوصاً بعد أن عمدت ناحية النشابية إلى تخفيض أجرة الراكب من ٥٠٠ إلى ٣٠٠ ليرة، يمكن أن تُنزّل أكثر في حال تحسن الطريق وزاد عدد السرافيس عليه والتي لا تزيد حالياً على خمس فقط.

أهالي من بلدة مرج السلطان تحدثوا في تصريحات لهم لـ«الوطن» عن معاناتهم مع آليات إزالة الأنقاض، وقال (ع.ع): إنه وبعد أن عمل لأكثر من عشرة أيام في ترحيل الجدران المدمرة والأنقاض من داخل منزله إلى الطريق المحاذية بهدف إزالتها لاحقاً من الشركة المنفذة، فوجئ بأن سائق التركس قام بإعادة دفع كل الأنقاض السابقة لداخل منزله بسبب عدم مهنيته ومعرفته الجيدة في قيادة الآلية بحجة أنه ينظف الشارع، كما أنه قام بتهديم جدار لمنزله دون أي وارع، ومن ثم كانت نتائج أعماله كارثية بدلاً من أن يساعدنا على ترحيل الأنقاض.

مواطن آخر أوضح أن سائقي الآليات يطلبون مبالغ ضخمة لإزالة أنقاض المنازل المدمرة بالكامل وترحيلها، أو تسوية السواتر الترابية والخنادق التي اضطر الجيش السوري لصنعها داخل الأراضي الزراعية خلال محاربته التنظيمات الإرهابية، وقال (ي. ش): إن جاره طلب من سائق التركس تسوية ساتر ترابي يمتد لنحو ٥٠ متراً عبر ردم الأتربة في محيطها وتسويتها، إلا أن السائق طلب مبلغ ٢٥٠ ألف ليرة لقاء ذلك، ووافق صاحب الأرض تقديم مبلغ ١٥٠ ألف ليرة إلا أن السائق رفض تسوية الأرض رغم أن الشركة المنفذة لذات الأعمال في قرية الأحميدة القريبة قامت وحدها ومن دون أي مقابل بإزالة السواتر من داخل أراضي القرية الزراعية.

مواطن ثالث من الذين التقت بهم «الوطن» في مرج السلطان أوضح أن كثيراً من طرق وشوارع القرية لا تسمح بعمل الآليات الكبيرة الحالية المرسلة من الشركة المنفذة، وطالب (غ. ج) بإرسال تركسات صغيرة تستطيع الدخول ضمن الأحياء والطرق الضيقة لترحيل الأنقاض التي تعاون أهالي البلدة مع بعضهم لوضعها في الشوارع كما نصحتهم البلدية.

وتابع (غ. ج): إن الآليات الحالية ساهمت في ردم الكثير من ريغارات الصرف الصحي للبلدة بالأتربة بعد أن كسرتها ومن ثم بتنا بحاجة إلى ورشات لصيانة الصرف الصحي سريعاً وخصوصاً بعد أن وصلت المياه إلى معظم المنازل وبدأ الناس يستخدمونها ما يعني أنه إذا ما لم يتم تعزيل الريغارات سريعاً فإنها ستسد وتدخل البلدة في مشكلة كبيرة.

كلام رسمي جداً

تكلفة إيصال المياه لمشروع السكن الشبابي في السويداء تزيد على مليار ليرة سورية

جواباً على المقال المنشور بعددكم رقم (٢٩٤٦) بتاريخ ١٩/٧/٢٠١٨ تحت عنوان «مشروع السكن الشبابي في السويداء يفتقد لمياه الشرب والصرف الصحي» بقلم السيدة عبير صيموعة، نبين لكم ما يلي:

يتكون مشروع السكن الشبابي من (٥٠٠٠) وحدة سكنية وعدد السكان المتوقع (٢٢٠٠٠) نسمة حسب بيانات المؤسسة العامة للإسكان.

عند بداية التخطيط للمشروع تم الاتفاق بين المؤسسة وإدارة السكن الشبابي على أن مصدر مياه الشرب المعتمد للمشروع هو محطة التصفية على سد الروم وذلك عبر خط تغذية قائم من المحطة إلى مدينة شهبا والذي يمر بالقرب من المشروع حيث كانت المخازين السنوية في حينه لسد الروم جيدة وكانت كافية لتأمين مياه الشرب للمشروع، علماً أن الطاقة التخزينية القصوى للسد ٦,٢ ملايين م مكعب.

تزامن تقدم أعمال البناء في المشروع مع تراجع كبير لمخازين السدود في المحافظة ومنها سد الروم بسبب تتالي سنوات الجفاف، ما أدى إلى خروج السد عن الخدمة لعدة أشهر سنوياً وبالتالي أصبح مصدراً غير موثوق لتأمين المياه للمشروع (نسبة التخزين الفعلية في السد من الطاقة التخزينية القصوى خلال السنوات الثلاث الماضية لا تتجاوز ١٧ بالمئة).

قامت المؤسسة وبالتنسيق مع إدارة السكن الشبابي بالسويداء بدراسة جيولوجية وجيوفيزيائية لموقع في منطقة المشروع في نيسان عام ٢٠١٧ حيث تبين عدم وجود مأمولية مائية جيدة لحفر آبار لتأمين مياه الشرب للمشروع.

وقمنا بعد ذلك بدراسة جر المياه للمشروع من محيط قرية سليم حيث إن الاحتياج المائي اليومي للمشروع (٢٧٥٠)م٣ وهذا ما يتطلب حفر وتجهيز ست آبار مع محطتي ضخ وخطوط جر بطول وسطي (٣) كم وقمنا بحساب الكلفة التقديرية الأولية للمشروع وتبين أنها تزيد على مليار ليرة سورية ولا يمكن تنفيذ هذا المشروع إلا بتمويل مركزي أو على مراحل على اعتمادات المؤسسة مع ضرورة لحظ الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع من وزارة المالية، إذ إن كلفة المشروع تعادل حوالى ٦٠ بالمئة من الاعتمادات الاستثمارية للمؤسسة لعام ٢٠١٧ ونسبة ٤٠ بالمئة من اعتمادات عام ٢٠١٨.

علماً أنه تم تحديد مواقع الآبار بالقرب من قرية سليم ويقوم قسم الآبار حالياً بتوسيع الدراسة لتشمل مواقع قريبة من المشروع باتجاه قرية سليم لتخفيض كلفة المشروع.

بناءً على توجيهات وزارة الموارد المائية بكتابها رقم (١٥٦٠)ص.فا تاريخ ٧/٥/٢٠١٨ والمعطوف على كتاب وزارة الأشغال العامة والإسكان رقم (١٠٨٧)ص والمتضمنة لحظ المشروع في مشروع خطتنا الاستثمارية المستقبلية بما يواكب تقدم أعمال مشروع ضاحية السكن الشبابي في سليم قمنا بتقسيم أعمال المشروع على عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠) وبما ينسجم مع طلب المؤسسة العامة للإسكان- فرع المنطقة الجنوبية بكتابها رقم ٣٧/ص.ح.س تاريخ ٢/٦/٢٠١٨ وتم لحظ أعمال المرحلة الأولى في مشروع الخطة الاستثمارية للمؤسسة للعام ٢٠١٩ التي سيتم مناقشتها مع وزارة المالية وهيئة تخطيط الدولة الشهر القادم.

المدير العام
المهندس وائل شقير